

Distr.: General
31 March 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السادسة

فيينا، ١-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت**

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية
٢ كبير يباس

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

** CAC/COSP/IRG/2015/1



ثانياً - خلاصة وافية

كيريباس

١ - مقدمة: لحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لكيريباس في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انضمت جمهورية كيريباس إلى الاتفاقية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للبلد في التاريخ ذاته. وأودعت كيريباس صكاً تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وكيريباس ديمقراطية برلمانية. ويتألف نظامها القانوني من القوانين التشريعية التي يعتمدها البرلمان وبعض النظم الأساسية البريطانية والقانون العام والقانون العرفي. ورئيس الدولة والحكومة هو رئيس البلاد. والبرلمان هو برلمان مكون من مجلس واحد.

ويتألف جهاز القضاء في كيريباس من محكمة الاستئناف والمحكمة العليا ومحاكم الصلح. ويعين رئيس الجمهورية القضاة على كافة المستويات. وينص الباب التاسع من قانون الإجراءات الجنائية على أن دعاوى الاستئناف تُرفع في شكل التماس يقدم من محاكم الصلح إلى المحكمة العليا.

وتشمل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد مكتب الرئيس، والمدعي العام، ومكتب مدير النيابة العامة، ومفوضية الشرطة، ووحدة الاستخبارات المالية، وإدارة السجون، ومراجع الحسابات العام، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية. وعقدت أيضاً اجتماعات مع الغرفة التجارية.

٢ - الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

١-٢ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و١٦ و١٨ و٢١)

يجرم القانون الجنائي (قانون العقوبات) لعام ١٩٧٧، في الفصل ٦٧، ولا سيما المواد من ٨٥ إلى ٨٧ و٣٦٦ إلى ٣٦٩، رشو الموظفين العموميين وارتشاءهم. ولم تُسجل أي قضايا رشوة في السنوات الخمس الماضية.

أمّا رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية فهو غير مجرم.

وتستعين كيريباس بأحكام الرشو العامة لملاحقة قضايا المتاجرة بالنفوذ. ولا يرد نصٌ يتناول استغلال "النفوذ المفترض" تحديداً.

ولا يجرم القانون الرشو في القطاع الخاص.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

تجرّم المواد ٦ و ١٢ و ١٣ من قانون عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٣ غسل الأموال. ولم تقع حتى الآن أيُّ ملاحقات قضائية بشأن غسل الأموال. وتتناول المواد من ٣٧١ إلى ٣٧٨ من القانون الجنائي أفعال الشروع في ارتكاب فعل غسل الأموال والتآمر على ارتكابه وأيضاً التحريض على ارتكابه. وتعتمد كيريباس عتبه لـ "الجرائم الخطيرة" في تحديد الجرائم الأصلية تشمل جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة ١٢ شهراً أو أكثر أو غرامة تفوق ٥٠٠ دولار من دولارات أستراليا.

ومن شأن هذا النهج استبعاد بعض الأفعال المجرّمة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصنّفة ضمن الجنح (على سبيل المثال بمقتضى المادتين ٩٠ و ٣٦٧ من القانون الجنائي). ولا يُستبعد فعل غسل الأموال لحساب الذات (المادة ١٢(٥) من قانون عائدات الجريمة). وجُرّم فعل الإخفاء (المادتان ٣٠٦ و ٣٠٧ من القانون الجنائي).

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

يُرد الحكم العام المتعلق بالسرقة في المادة ٢٥١ من القانون الجنائي، ويمكن أن تشكل العقوبة المفروضة على هذا الفعل عقوبةً جنائية (المادة ٢٥٤). وتُرد أحكام بشأن ضروب الاحتيال وخيانة الأمانة من جانب موظفي الخدمة العامة (المادة ١٢١)، والسرقة والاختلاس من قِبَل الكُتّاب أو الموظفين (المادة ٢٦٦)، وتبديل الممتلكات (المادتان ٢٧١ و ٢٩٧). وقُدّمت سوابق قضائية متعلقة باختلاس الكُتّاب أو الموظفين تتعارض مع أحكام المادة ٢٦٦.

وتسري الأحكام ذاتها أيضاً على الاختلاس في القطاع الخاص.

وتتناول المادة ٩٠ من القانون الجنائي استغلال المنصب، وقُدّمت سوابق قضائية بهذا الشأن.

ولا يجرم الإثراء غير المشروع.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تُجرّم إعاقة سير العدالة بصفة رئيسية في المواد ٩٥ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١٥ و ١٢٠ من القانون الجنائي. وتقتصر الأحكام الخاصة بالتدخل للتأثير على الشهود على فعليّ الخداع والتآمر (المادتان

١٠٨ و ١١٠ من القانون الجنائي). وقُدِّمت إحصاءات عن حالات مقاومة الاعتقال وعرقلة عمل ضباط الشرطة. ولم تسجَّل أيُّ حالة تدخل من أجل التأثير على الشهود.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تقرُّ كيريباس المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية، ويجوز فرض غرامات إلى جانب العقوبات أو بدلاً عنها (المادتان ٢٦ و ٢٩ من القانون الجنائي). ولم تُجرَ أيُّ تحقيقات أو ملاحظات قضائية ضد الشخصيات الاعتبارية.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تجرَّم المشاركة في ارتكاب الجرائم (المادة ٢١ من القانون الجنائي بشأن الجناة الرئيسيين، والمادة ٢٣ بشأن تقديم المشورة للغير من أجل ارتكاب فعل جرمي، والمواد من ٣٧٦ إلى ٣٧٨ بشأن التآمر، والمادتان ٣٧٩ و ٣٨٠ بشأن الشركاء بعد ارتكاب الفعل الجرمي).

وتتناول المواد من ٣٧١ إلى ٣٧٣ مسألة الشروع في ارتكاب الجرائم، وتعالج المادة ٣٧٤ حثَّ الآخرين وتحريضهم على ارتكاب جريمة في جزر جلبرت أو في مكان آخر، بينما تناولت المادة ٣٧٥ التقصير في منع ارتكاب جناية. ولا يُتناول تحديداً فعل الإعداد لارتكاب جريمة ولكن في الممارسة العملية قد يندرج فعل الإعداد لارتكاب جريمة إما ضمن فعل التآمر على ارتكاب جريمة (المادة ٣٧٦)، أو إسداء المشورة للغير من أجل ارتكاب جريمة (المادة ٢٣)، أو الشروع في ارتكاب جريمة (المادتان ٣٧١ و ٣٧٢).

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

يؤخذ في الحسبان عموماً مدى جسامة الجرائم في تحديد الجزاءات.

ووفقاً للمادة ٧٦ من الدستور، يجوز للبرلمان أن يحدِّد امتيازات وحصانات أعضائه، الذين يتمتعون بالحصانة من الاعتقال والحضور في أيِّ قضية أو مسألة مدنية (المادة ٧ من قانون امتيازات وحصانات وصلاحيات البرلمان لسنة ١٩٨٦). وقد رُفعت الحصانة عن برلمانيين (الدكتور تيتاوا تايي ضد رئيس البرلمان). ولا يتمتع رئيس البلاد بالحصانة في المسائل الجنائية.

ويتمتع المدَّعي العام في كيريباس بسلطة تقديرية واسعة فيما يخصُّ الأدَّعاء. وفي كثير من الأحيان، يُستخدم أعضاء النيابة العامة في الممارسة العملية الصلاحيات القانونية التقديرية، رهناً بالمادة ٤٢ من الدستور التي تتناول صلاحيات المدَّعي العام وولايته.

وتتناول المواد من ١٠٦ إلى ١٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية (الفصل ١٧) شروط الإفراج على ذمة المحاكمة أو الاستئناف. وينظّم الإفراج المشروط أساساً بموجب قانون مجلس الإفراج المشروط لعام ١٩٨٦، ولم يُطلَق سراح أيّ من السجناء المتهمين بجرائم متصلة بالفساد في إطار الإفراج المشروط في السنوات الخمس الماضية.

وترد الأحكام ذات الصلة فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية ضد الموظفين العموميين المتهمين أو المدانين بسوء السلوك الإجرامي في الشروط الوطنية للخدمة. وقد أُوقِف عن العمل متّهمون من الموظفين العموميين في انتظار مباشرة الإجراءات الجنائية: كارياناكو كاماوا (قضية مدنية).

ووضعت كيريباس برنامجاً لإعادة إدماج السجناء يشمل مهارات الحياة والتدريب المهني. وتشير التقارير إلى حاجة كيريباس إلى إصلاح قانون السجون.

وتنص مبادئ القانون العام على ممارسة المحاكم وأعضاء النيابة العامة لسلطتهم التقديرية لدى النظر في تخفيف العقوبة (أي من خلال الإقرار بالذنب والتعاون مع سلطات التحقيق). ولا يجوز أن يمنح مدير النيابة العامة الحصانة من الملاحقة القضائية إلا في حالة تعاون المتهمين، ولو أنّ القانون لا ينظّم هذه العملية.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

لم تعتمد كيريباس تدابير لتوفير الحماية للشهود والخبراء الذين يُدلون بشهادة أو يقدمون أدلة، وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم، من أيّ انتقام أو تهريب محتمل. ويمكن، في الممارسة العملية، أن توفر الشرطة ضروياً من الحماية لشهود الإثبات، بما في ذلك دفع بدلات يومية وتوفير الحماية الجسدية.

ولم تعتمد كيريباس تدابير لحماية المبلغين في الحالات التي تشمل جرائم منصوصاً عليها في الاتفاقية (المادة ٣٣).

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تتناول المادتان ٦ و ٢١ من قانون عائدات الجريمة بصفة رئيسية مصادرة عائدات الجريمة وأدواتها، رهنأً بعبارة "الجرائم الخطيرة"، فيما يتعلق بالأشخاص المدانين بارتكاب الجرم. وهناك أحكام متعلقة بالتفتيش والضبط (المواد ٤٣ و ٤٤ و ٥٠ و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٩٣ إلى ٩٥ من قانون عائدات الجريمة). ولم تسجّل أيّ حالة مصادرة في المسائل المتعلقة بالفساد. وهناك تدابير أساسية متعلقة بإدارة الموجودات الجمّدة والمحجوزة والمصادرة، بوسائل منها تعيين المدّعي العام شخصاً يتولّى إدارة الممتلكات المصادرة أو الخاضعة لأمر تقييدي (المادة ١٢٠ من قانون عائدات الجريمة).

وللمحكمة صلاحية السماح بالوصول إلى السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية تبعاً لحيثيات القضية.

ويعمل في كيريباس مصرف أجنبي واحد تملك فيه الحكومة حصة قدرها ٢٥ في المائة. وينص قانون عائدات الجريمة على إجراءات محدودة يجوز استخدامها لرفع السرية المصرفية.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

لا يوجد نصٌّ على فترة تقادم فيما يتعلق بالمسائل الجنائية. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية، لا تنطبق فترة التقادم إلا على الجرائم التي تخضع لعقوبة قصوى تصل إلى ١٠٠ دولار أو السجن ٣ أشهر (أي جرائم غير مشمولة باتفاقية مكافحة الفساد). وللمحكمة أيضاً سلطة تقديرية لرفض قضايا بسبب التأخير غير المبرر في رفعها.

وليس من الواضح على أي أساس يجوز للمحاكم أن تأخذ في الاعتبار أحكام الإدانة السابقة الصادرة عن محاكم أجنبية لعدم وجود أي تجربة في هذا الصدد.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

الولاية القضائية الإقليمية معترف بها على نحو يتماشى مع الاتفاقية (المواد ٥ و ١٣٢ و ٥٣ من القانون الجنائي). وتمارس كيريباس ولايتها القضائية على الجرائم التي تُرتكب على متن السفن والطائرات امتداداً لمبدأ الاختصاص الإقليمي، شريطة أن يكون الفعل قد حدث في نطاق حدودها الإقليمية. ولم تُرس كيريباس مبدأ أي الجنسية الفعلية أو غير الفعلية.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

وفقاً لمبادئ القانون العام، يجوز اعتبار أي عقد باطلاً أو فسحاً. ويُستبعد الأشخاص الذين أدينوا بنشاط إجرامي من المشاركة في العقود العامة. بموجب قانون الاشتراء (المادة ٦).

وليس هناك ما يمنع أي شخص من رفع دعوى مدنية من أجل المطالبة بالتعويض بسبب الفساد.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

تشمل السلطات الرئيسية المختصة: مكتب المدعي العام (مدير النيابة العامة ومكتب الوكيل العام)، ووحدة مكافحة الفساد التابعة لشرطة كيريباس ووحدة الاستخبارات المالية. وتنص المادة ٤٢ من الدستور على استقلالية مكتب المدعي العام. ومع أن من المفترض أن مدير النيابة العامة ليس خاضعاً لأي تدخل خارجي، فقد أفيد بأن الأمر ليس كذلك دائماً في الممارسة العملية.

ويوجد مدَّعيان غير مدير النيابة العامة. ويسدي مكتب الوكيل العام المشورة القانونية للحكومة، بما يشمل المشورة بشأن المسائل المتصلة بالفساد أيضاً، ويتألف من ثمانية موظفين إلى جانب الوكيل العام. وتبيّن المادة ١٧ من قانون عائدات الجريمة صلاحيات وحدة الاستخبارات المالية وولايتها. ويشرف رئيس كل إدارة أو كيان على ميزانية تلك الإدارة أو الكيان.

وثمة تدابير محدودة لتشجيع التعاون فيما بين السلطات الوطنية ومع القطاع الخاص. فعلى وجه الخصوص، وافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة لمكافحة الفساد تضم مكتب الرئيس ومدير النيابة العامة وأجهزة الشرطة والجمارك والهجرة ومراجع الحسابات العام، ولو أنّ هذه اللجنة لم تباشر عملها بعد. ويجري التعاون مع القطاع الخاص على نحو رئيسي من خلال وظيفة وحدة الاستخبارات المالية المتمثلة في الإشراف وأنشطة التوعية التي يضطلع بها البرلمان والغرفة التجارية. وقد أتيح بهذا الخصوص عدد قليل من حالات التنفيذ.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

فيما يلي عرض عام لأبرز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- عدم وجود فترة تقادم فيما يتعلق بالمسائل الجنائية.

٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

- تجريم رشو الموظفين العموميين الأجنب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، والنظر في النص على أحكام بشأن ارتشاء أولئك الموظفين.
- النظر في إقرار جريمة محدّدة تتمثل في المتاجرة بالنفوذ وتشمل استغلال النفوذ المفترض.
- النظر في تجريم الإثراء غير المشروع.
- النظر في تجريم الرشو في القطاع الخاص.
- ضمان اعتبار كل الجرائم التي تنص عليها اتفاقية مكافحة الفساد بمثابة جرائم أصلية لأغراض غسل الأموال وتقديم نُسخ من التشريع ذي الصلة إلى الأمم المتحدة.
- تعزيز التدابير الرامية إلى تجريم التدخل من أجل التأثير في الشهود الذين يقدمون أدلة أو يُدلّون بشهادة (المادة ٢٥ (أ)).
- اعتماد تدابير كفيلة بتعزيز استقلالية مدير النيابة العامة.

- يرحب المستعرضون بالجهود المبذولة بغية إصلاح قانون السجون في سبيل تحديث وتبسيط التدابير القائمة وتعزيز برنامج إعادة إدماج السجناء.
- النظر في إقرار أحكام تُلزم الجاني بأن يُثبت المصدر المشروع للعائدات الإجرامية المزعومة.
- اعتماد تدابير توفر الحماية الفعّالة من أي انتقام أو تهريب محتمل للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية، وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء، ووضع قواعد خاصة بالأدلة والنظر في إبرام اتفاقات بشأن تغيير أماكن إقامة الأشخاص المعنيين (المادة ٣٢). وكذلك ضمان حماية الضحايا تماشياً مع أحكام الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٣٢.
- النظر في اعتماد تدابير لحماية المبلّغين في الحالات التي تنطوي على جرائم منصوص عليها في الاتفاقية (المادة ٣٣).
- تعزيز استقلالية أجهزة إنفاذ القانون المعنية، ولا سيما وحدة الاستخبارات المالية، وكذلك الموارد المتاحة للأجهزة، ولا سيما مكتب المدّعي العام.
- هناك حاجة لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات التحقيق لدى أجهزة إنفاذ القانون المعنية، ولا سيما جهاز الشرطة، بما في ذلك تعقب الموجودات وضبطها.
- إقرار أحكام لحماية الجناة المتعاونين (المادة ٣٧(٤)).
- زيادة التوعية بالفساد في صفوف المجتمعات المحلية.
- تعزيز إجراءات رفع السرية المصرفية، بما يشمل اعتماد تدابير تشريعية.
- توضيح الولاية القضائية خارج الإقليم على السلوك الذي يقع على متن السفن والطائرات خارج حدود البلد الإقليمية والنظر في إرساء مبدأي الجنسية الفعلية وغير الفعلية (المادة ٤٢ (٢) (أ) و(ب)).

٢-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حُدّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- الصياغة التشريعية/المشورة القانونية فيما يتعلق بالمواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٣ و ٤٢.
- الممارسات الجيدة/الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٢.

- المساعدة في مجال بناء القدرات المقدمة إلى السلطات الوطنية فيما يتعلق بالمواد ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧.

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين (المادة ٤٤)

يخضع تسليم المجرمين لقانون تسليم المجرمين الذي ينطبق على بلدان الكومنولث ودول جزر المحيط الهادئ والدول التي تتعامل فيما بينها استناداً إلى مبدأ المجاملة. ويوجد إجراء خاص بـ"مساعدة مذكرات التوقيف" فيما يتعلق بدول جزر المحيط الهادئ (المادة ٢٦). ولا تشترط كيريباس في تسليم المجرمين وجود معاهدة بهذا الشأن، ومع ذلك يمكنها أن تطبق المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل اتفاقية مكافحة الفساد. كما تشترك كيريباس في خطة الكومنولث (لندن) لتسليم المجرمين. وتتولى وزارة الخارجية مسؤولية شؤون التسليم في كيريباس.

ويخضع تسليم المجرمين لشرط التجريم المزدوج، وهذا التسليم محدود من حيث إنه لم يتم تجريم جميع الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية.

والاشتراط القاضي بأن يكون الحد الأدنى للعقوبة بالسجن أو غيره من أنواع الحرمان من الحرية لا يقل عن سنة واحدة لكي تستوجب جريمة ما التسليم يسري على معظم الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، ولكنه لا يشملها كلها.

ويمكن لكيريباس أن تعتبر الاتفاقية الأساس القانوني لتسليم المجرمين، مع أنه لم تسجل أي تجربة في تطبيقها في هذا الصدد.

ولم تلتق كيريباس، في السنوات الخمس الماضية، أي طلب تسليم. وأرسل طلب واحد إلى فيجي (يتعلق بقضية قتل) سلم على إثره شخصان إلى كيريباس.

وتُغضى الجرائم السياسية من التسليم بموجب قانون تسليم المجرمين (المادة ٦). وتشكل جنسية الشخص المطلوب تسليمه سبباً من الأسباب التي تسوّغ رفض طلب التسليم (المادة ١٩ (٢) (ب) من قانون تسليم المجرمين). ويتناول القانون الالتزام بمبدأ "إما التسليم وإما المحاكمة".

ولم يُحتج حتى الآن بمسألتي المعاملة العادلة أو الغرض التمييزي.

ولا ينص قانون تسليم المجرمين على ضرورة التشاور مع الدول الطالبة قبل رفض التسليم، وإن كان هذا يحدث في الممارسة العملية.

نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المادتان ٤٥ و ٤٧)

يمكن من حيث المبدأ أن تستند كيريباس، بصفتها عضواً في الكومنولث، إلى خطة نقل المجرمين المدانين داخل الكومنولث، إلا أن هذه الخطة لم تُستخدم حتى الآن. ولم تسجّل أي أمثلة لقضايا نقل السجناء.

ولا يوجد أي قانون أو ممارسة بشأن نقل الإجراءات الجنائية.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

يوفر قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية الأساس القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة. ولا تشترط كيريباس لتبادل المساعدة القانونية وجود معاهدة. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تستند كيريباس، بصفتها عضواً في الكومنولث، إلى النظام المتعلق بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية داخل الكومنولث، وإن لم تسجّل أي تجربة في تطبيقه. والمدعي العام هو السلطة المركزية فيما يخص المساعدة القانونية المتبادلة في كيريباس. ومع ذلك، يمكن عادةً تلقي الطلبات وإرسالها عن طريق القنوات الدبلوماسية، وعندئذ تقوم السلطة المركزية بتحليل الطلب المتلقى ثم تحيله إلى السلطات الداخلية المختصة لتنفيذه.

ويشكّل عدم الأخذ بمبدأ ازدواجية التجريم سبباً من الأسباب المسوغة لرفض طلب المساعدة (المادة ١٢ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وبالتالي، يجوز الاستغناء عن شرط ازدواجية التجريم في إطار السلطة التقديرية للنائب العام الذي يمكنه عموماً ممارسة هذه السلطة التقديرية لتقديم مساعدة غير قسرية حيثما أمكن ذلك. والمساعدة القانونية المتبادلة محدودة من حيث إنه لم يتم تجريم كل الجرائم المقررة بمقتضى الاتفاقية.

ولم يُتلقَ، في السنوات الخمس الماضية، أي طلب مساعدة قانونية متبادلة، كما لم يرسل أي منها. ومع ذلك، تعكف كيريباس حالياً على صياغة طلبين للمساعدة القانونية المتبادلة (متصلين بقضايا فساد).

وتستند كيريباس في الرفض إلى أسباب تتوافق مع ما نصّت عليه الاتفاقية، ولو أنه يجوز رفض تقديم المساعدة بحجة أن من شأن المساعدة المطلوبة أن تؤثر في سير التحقيقات أو الإجراءات الجنائية (المادة ١٢ (د) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

ولا يحدّد قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية أيّ أطر زمنية، كما لا توجد إجراءات محدّدة للمتابعة الدورية.

وقد استعانت كيريباس بقنوات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في إجراء تحقيق داخلي لأغراض المساعدة الإدارية. ولا تُعدّ السرية المصرفية مسوّغاً للرفض، ويمكن إتاحة السجلات المصرفية بناءً على الطلب لدى إصدار أمر قضائي ذي صلة. وهناك نصٌّ يحدّد من استخدام المعلومات التي ترد من خلال المساعدة القانونية المتبادلة.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحريّ الخاصة
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تتعاون سلطات إنفاذ القانون في كيريباس من خلال الشبكات الإقليمية والدولية، وعلى أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بمسائل محدّدة. ولا يُشترط للتعاون وجود معاهدة أو مذكرة تفاهم رسمية.

ويمكن، من حيث المبدأ، أن تُعتبر كيريباس اتفاقية مكافحة الفساد أساساً للتعاون في مجال إنفاذ القانون، وإن لم تكن هناك تجربة في تطبيقها.

وتتعاون وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية التابعة لجهاز الشرطة في كيريباس دولياً، ليس فقط من خلال شبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ، ولكن أيضاً من خلال سائر نظرائها (مما فيها الإنتربول والشرطة الفيدرالية الأسترالية). وقد جرى انتداب أعضاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في كيريباس، منذ إنشائها، إلى مركز التنسيق المعني بالجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ، الواقع في آيبا.

وكيريباس عضو أيضاً في عدد من المبادرات الإقليمية (رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، وبرنامج الدوريات بالزوارق في المحيط الهادئ، وشبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ).

وترتبط وحدة الاستخبارات المالية بروابط رسمية مع سائر وحدات الاستخبارات المالية (مما فيها وحدة الاستخبارات المالية في فيجي)، وهي تشترك في أنشطة رابطة وحدات الاستخبارات المالية في المحيط الهادئ (ويُنْتَظَر التوقيع على مذكرة تفاهم رسمية بين الطرفين).

ويمكن أن تشارك كيريباس أيضاً في التحقيقات المشتركة على أساس كل حالة على حدة استناداً إلى اتفاقات غير رسمية. وقد سبق في هذا الصدد مثال يعود إلى الستينات من القرن الماضي (لا يتصل بالفساد).

ولا يتناول التشريع الداخلي استخدام أساليب التحريّ الخاصة، ولم يُختبر استخدام تلك الأساليب.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

فيما يلي عرض عام لأبرز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- تعاون كيريباس على الصعيد الدولي في مجال إنفاذ القانون، ولا سيما في المنطقة.

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تعزز التدابير القائمة حالياً لمكافحة الفساد:

- تعديل المادة ٥ (١) (ب) من قانون تسليم المجرمين لتصبح صيغتها على النحو التالي: "السلوك الذي يشكلّ الجرم، إذا ارتُكب في كيريباس، يشكلّ جرماً (أيًا كان وصفه) في كيريباس يستوجب عقوبةً بالسّجن أو غيره من أشكال الحرمان من الحرية لمدة عام أو أكثر".
- قد ترغب كيريباس في النظر في الموافقة على طلب تسليم شخص ما بسبب أيّ من الجرائم المشمولة بالاتفاقية والتي لا يعاقب عليها بموجب قانونها الداخلي.
- النظر في الموافقة على طلبات التسليم التي تشمل عدة جرائم منفصلة تستوجب إحداها تسليم مرتكبيها.
- إعادة النظر في قانون تسليم المجرمين لضمان أن تكون جميع الجرائم المشمولة بالاتفاقية خاضعة لتسليم المجرمين.
- النظر في تبسيط وترشيد الإجراءات والمتطلبات الاستدلالية (كاعتماد مبادئ توجيهية داخلية و/أو نظام لإدارة الطلبات) بما يكفل معالجة طلبات تسليم المجرمين وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة بكفاءة وفعالية.
- ربما تودّ كيريباس أن تنظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن نقل الأشخاص المدانين بارتكاب الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية.

- اتخاذ تدابير تشريعية تكفل عدم رفض المساعدة القانونية المتبادلة بحجة السرية المصرفية وحدها وأيضاً عدم جواز رفضها لمجرد أن الجرم يُعتبر أيضاً متصلاً بأمور مالية.
- التصدي في قانونها الداخلي لأحوال السجين الذي يجري نقله، على النحو المبين في الفقرة ١١ من المادة ٤٦.
- النظر في تعديل قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بحيث ينص على إمكانية تأجيل المساعدة، بدلاً من رفضها، بحجة أن تقديم المساعدة قد يؤثر على سير التحقيقات أو الدعوى الجنائية في كيريباس (المادة ١٢ د) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية)؛
- النظر في إمكانية نقل الإجراءات الجنائية من دولة أجنبية وإليها متى كان ذلك في صالح إقامة العدل على نحو سليم، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بعدة ولايات قضائية.
- النظر في الأخذ بأساليب التحري الخاصة، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، وتوفير التدريب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وضمان قبول المحكمة للأدلة التي توفرها تلك الأساليب.

٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- أشارت كيريباس إلى أنها ستحتاج إلى المساعدة التقنية، بما في ذلك بناء القدرات وتوفير نماذج للممارسات الجيدة، بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة (بما يشمل دليلاً/مبادئ توجيهية موجهة للموظفين وقاعدة بيانات داخلية خاصة بتبُّع الطلبات الواردة والصادرة)، ونقل السجناء والإجراءات الجنائية والتحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة، ومن أجل تعزيز التعاون على إنفاذ القانون.